وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية التربية الأساسية
قسم التاريخ

محاضرات في تاريخ العراق السياسي المعاصر ١٩١٤ – ١٩٦٨

أ.د. قحطان حميد كاظم العنبكي

المحاضرة الرابعة عشرة

قانون الانتخابات وواقع الانتخابات النيابية في عهد الملك فيصل الاول

أ. انتخابات المجلس التأسيسي

أعلن الملك فيصل بن الحسين في يوم تتويجه في ٢٣ آب١٩٢١، ملكاً على عرش العراق،بأن أول عمل سيقوم به إجراء الانتخابات التي سيتمخض عنها قيام المجلس التأسيسي والذي يضع دستوراً للبلاد. فصدرت الإرادة الملكية في ٢١ تشرين الأول ١٩٢٢ للشروع في انتخابات المجلس التأسيسي .وقررت الحكومة إجراء الانتخابات ابتداءً من ١٢ تموز١٩٢٣، وتم فعلاً انتخاب المنتخبين الثانويين[١].

أسفرت عملية انتخاب نواب المجلس التأسيسي التي بدأت في ٢٥ شباط ١٩٢٤ وانتهت في آذار من العام نفسه عن تشكيل المجلس التأسيسي الذي افتتح في ٢٧ آذار ١٩٢٤ وكان عدد أعضاءه (١٠٠)، وألقى الملك فيصل الأول خطاب العرش، مذكراً

(١).المصدر نفسه،ص٢٧٢.

الأعضاء بأن مهمتهم هي البت في المعاهدة العراقية – البريطانية وإصدار الدستور العراقي ومن ثم إصدار قانون انتخاب النواب[٢].

ومما يلاحظ على المجلس الجديد بأن عملية الانتخابات تمت من دون وجود إحصاءات رسمية دقيقة فيما يتعلق بعدد سكان العراق واعتمدت الحكومة على التخمين أساساً لتقدير عدد السكان. وهكذا ظهر أول مجلس تشريعي منتخب في تأريخ العراق المعاصر بعد مخاض عسير، ليبدأ بمباشرة أعماله المكلف بها.

ب . المجلس التأسيسي وقانون انتخاب النواب[٣]

انيطت السلطة التشريعية وفق القانون الأساسي الى مجلس الأمة والمكوّن من مجلس الأعيان ومجلس النواب، ويضم مجلس الأعيان ٢٠ عضواً يعينهم الملك، ومدة العضوية في المجلس ٨ سنوات على ان يتبدل نصفهم كل أربع سنوات.أما مجلس النواب، فقد باشر المجلس التأسيسي عمله لسن قانون انتخاب النواب، فبموجب المادة (٣٧) من القانون الأساسي التي نصّت على ان يكون ((**تعيين طريقة انتخاب النواب بقانون خاص يراعى فيه أصول التصويت السري ووجوب تمثيل الأقليات غير الإسلامية**))[٤].

عرضت وزارة العدلية العراقية بعد إتمام عملها في وضع لائحة مشروع قانون انتخاب النواب، على المجلس التأسيسي، الذي قرر في الجلسة ٤٢ المنعقدة في ٢١ تموز ١٩٢٤ تشكيل لجنة تدقيق المشروع(قبل البدء في مناقشته).قدمت اللجنة تقريرها الى المجلس في ٢٦ تموز١٩٢٤، ولم يكن تقرير اللجنة على قدر كبير من الدقة نتيجةً لضيق الوقت، فاللجنة لم تتمكن من فحص المشروع بل اكتفت بملاحظة قانون الانتخاب التركي، ونظام انتخاب المجلس التأسيسي واستفادت من تجارب بعض أعضائها التي اكتسبوها عند إشرافهم

---

(٢).المصدر نفسه،ص ص،٢٧٣-٢٧٥.

(٣).للمزيد من التفاصيل عن مواد قانون انتخاب النواب،ينظر:جريدة الوقائع العراقية،العدد الصادر بتاريخ ٥ أب ١٩٢٤.

(٤).عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية..،ج١،ص٣٢٤.

على الانتخابات السابقة، إلا انه من الجدير بالذكر ان اللجنة قد راعت في عملها كما ورد في مقدّمة التقرير مسألتين أساسيتين، الأولى المحافظة على الأحكام والعبارات الواردة في القانون الأساسي العراقي،أي عدم تعارض مواد اللائحة الجديدة مع مواد القانون الأساسي، والثانية حفظ سلامة الانتخاب من وسائل التدخل[٥].

لم يشهد مشروع قانون انتخاب النواب مناقشات حامية في داخل المجلس التأسيسي ، ولعل ابرز وأطول المناقشات التي شهدها المجلس هو ما كان يتعلق بحقوق الطوائف الإسلامية في الانتخاب والموضوع المتعلق بتقسيم الدوائر الانتخابية الى ثلاث مناطق.وفي ٢ آب ١٩٢٤ تم التصويت على القانون– قبل يوم واحد من نهاية عمر المجلس التأسيسي المقرر في ٣ اب ١٩٢٤– فحصل على الأكثرية الساحقة لعدد الأعضاء، وقد احتوى قانون انتخاب النواب لسنة ١٩٢٤ على ٥٢ مادة موزعة على مقدمة ضمّت أحكام عامة وأربعة فصول، واهم ما جاء فيه ان مبدأ الانتخاب على درجتين أي الانتخاب غير المباشر، ينتخب النائب بحيث يمثل ٢٩ إلف من السكان، ويجب ان يكون قد بلغ الثلاثين من عمره وان يكون من دافعي الضرائب،أما المنتخب الأول، فيجب ان يكون من الذكور الذين بلغوا الحادية والعشرين من العمر ومن دافعي الضرائب، وينتخب كل ٢٥٠ منتخباً اولاً منتخباً ثانياً، ويجب ان يكون المنتخب الثاني قد بلغ الخامسة والعشرين ومن دافعي الضرائب. وينتخب نواب اضافيون يمثلون الطائفتين المسيحية واليهودية في ألوية بغداد والموصل والبصرة، ويقسم العراق الى ثلاث مناطق انتخابية وكل لواء يعتبر دائرة انتخابية، ويجري الانتخاب بالتصويت السري[٦]. هكذا تم وضع أول قانون يوضح آلية انتخاب أعضاء مجلس النواب.

---

(٥).الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،مذكرات المجلس التاسيسي..،ج٢،ص ص،١٠٩٦-١٣٣٤.

(٦).المصدر نفسه،ص ص،١٣٢١-١٣٣٤؛ تطور نظم الانتخابات النيابية في العراق منذ تأسيس الحكومة العراقية حتى عام ٢٠٠٣، مقالة منشورة على الموقع: www.uobabylon.edu.iq

جـ . انتخابات عام ١٩٢٤ – ١٩٢٥ النيابية

بعد المصادقة على قانون انتخاب النواب ونشره في ٢٢ تشرين الأول ١٩٢٤، صدرت إرادة ملكية تقضي بتعيين ١٥ تشرين الثاني من العام نفسه موعداً لبدء انتخابات قوائم المنتخبين الاولين[٧].

بدأت الاستعدادات لخوض الانتخابات التي تمخض عنها تشكيل أول مجلس نواب في العراق، وتحوّلت الى حدث سياسي مهم على مدى الاشهر العديدة التي استغرقتها ، واتسمت الانتخابات بحيوية اكبر من انتخابات اعضاء المجلس التأسيسي[٨].

اشتركت في هذه الانتخابات ستة احزاب، هي حزب النهضة، حزب الامة، حزب الاستقلال، الحزب الديمقراطي، الحزب الوطني العراقي، وباستثناء حزب الامة الذي كان انشط الاحزاب في العملية الانتخابية، ولم يكن للأحزاب الاخرى دور واضح في توجيه الانتخابات وانما أقتصر دورها على مراقبة الانتخابات[٩].

لم تخلوا نتائج هذه الانتخابات من سلبيات رافقت سير العملية الانتخابية، منها عدم توفر احصاءات دقيقة لسكان العراق حيث اصدرت الحكومة قراراً في ٣ كانون الثاني ١٩٢٥ بتشكيل لجنة لتدقيق نفوس العراق، مهمتها العمل من اجل تصحيح الزيادات الحاصلة وفق اسلوب التخمين[١٠]، وكذلك لجعل عدد الناخبين منسجماً مع الخطة الموضوعة مسبقاً في تحديد عدد المقاعد، لكن هذا الاسلوب الاحصائي سبب أجحافاً لحقوق بعض الالوية حيث تم تقليص عدد سكان البصرة من ١٨٠ الف نسمة الى ١٢٠ الف

---

(٧). رجاء حسين حسني الخطاب،العراق بين ١٩٢١-١٩٢٧..،ص٣٤٣؛ جريدة العراق،بغداد،العدد الصادر في ١٧ تشرين الثاني ١٩٢٤.

(٨). رجاء حسين حسني الخطاب،العراق بين ١٩٢١-١٩٢٧..،ص ص،٣٤٣-٣٤٨.

(٩).محمد مظفر الادهمي،العراق تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية..،ص١٩٥؛www.uobabylon.edu.iq

(١٠). محمد مظفر الادهمي،العراق تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية..،ص ص،١٩٦-١٩٩.

نسمة[١١]، اما السلبية الثانية فتكمن في تدخلات كل من الحكومة ودار الاعتماد البريطانية حيث مارسوا ضغوطات مختلفة لضمان وصول مرشحيها الى مقاعد مجلس النواب،ففي ٢٨ ايار ١٩٢٥ ارسل مستشار وزارة الداخلية كورنواليس الى المفتشين الاداريين البريطانيين في الالوية قائمة اسماء المرشحين من قبل الحكومة كل حسب لوائه،وجاءت المذكرة على النحو الآتي:((**إن رئيس الوزراء ووزير الداخلية قد وافقا على المرشحين التالية اسماؤهم لانتخاب النواب في لواءكم..،ويرغب رئيس الوزراء أن تبقى هذه القائمة سرية للغاية..،على المتصرفين أن يكونوا حذرين فيما سيقومون به..**))[١٢].

على اية حال،انتهت الانتخابات واعلن عن نتائجها النهائية في ٢٣ حزيران ١٩٢٥ حيث اسفرت عن فوز ٨٨ نائباً كان من بينهم ٥٥ نائباً لم يدخلوا المجلس التأسيسي السابق[١٣].

عقد مجلس النواب اول اجتماع لهُ في ١٦ تموز١٩٢٥، وانتخب رشيد عالي الكيلاني ، رئيساً للمجلس، وصدرت كذلك ارادة ملكية بتعيين اعضاء مجلس الاعيان وانتخب يوسف السويدي رئيساً له[١٤].

د. انتخابات عام ١٩٢٨

شكّل عبدالمحسن السعدون وزارته الثالثة[١٥]، مشترطاً حل مجلس النواب، والشروع في انتخاب مجلس جديد بسبب عدم توحيد الكلمة واجماع الرأي لدى ممثلي الامة، فضلاً عن عدم استقرار الاحزاب السياسية في مجلس النواب بحيث انها غير ثابتة على انتهاج خطط

---

(١١).المصدر نفسه،ص ص،١٩٩-٢٠١؛ تطور نظم الانتخابات النيابية في العراق منذ تأسيس الحكومة العراقية حتى عام ٢٠٠٣،مقالة منشورة على الموقع: www.uobabylon.edu.iq

(١٢). محمد مظفر الادهمي،العراق تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية..،ص ص،٢٠٦-٢٠٧.

(١٣).المصدر نفسه،ص٢٠٨.

(١٤). تطور نظم الانتخابات النيابية في العراق منذ تأسيس الحكومة العراقية حتى عام ٢٠٠٣،مقالة منشورة على الموقع: www.uobabylon.edu.iq

(١٥).محمد مظفر الادهمي،العراق تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية..،ص٢٤٩.

واضحة كما تتطلب ذلك الحياة النيابية، كذلك لدى الحكومة قضايا معلقة عليها اتمامها، منها المعاهدة العراقية – البريطانية، والاتفاقيات المالية والعسكرية، وقضية الدفاع الوطني[١٦]، فصدرت ارادة ملكية في ١٨ كانون الثاني ١٩٢٨ بحل مجلس النواب، وفي ٢٢ منه اصدرت وزارة الداخلية تعليماتها لمتصرفي ألوية العراق بالاستعداد لخوض الانتخابات الجديدة،فتحفز الشعب لاستعمال حقه الشرعي في المنافسة، لكن السلطة مارست كل اساليب الترغيب والترهيب لضمان نجاح مؤيديها[١٧]، ويشير تقرير دار الاعتماد البريطاني عن ذلك:((..**لا ينكر ان المخالفات التي اجريت فعلاً كانت كثيرة...**))[١٨]وهناك أدلة على ان الانتخابات التي اجرتها وزارة عبد المحسن السعدون، كانت قد جرت بشكل غير طبيعي، وبلغ من تدخل الحكومة ان اقترح عدد من الناخبين والمنتخبين تعيين النواب دون الالتجاء الى التزوير[١٩].وقال ياسين الهاشمي:((**استغربنا من المخالفات التي ضجت جميع الالوية من وقوعها في اثناء الانتخابات**))[٢٠] وأيد رشيد عالي الكيلاني اقوال الهاشمي،كما ايدها جميل الراوي نائب لواء الدليم(محافظة الانبار حالياً) لاسيّما عدم ممارسة الامة الحرية في ابداء رأيها في الانتخاب وقال:((**متى كانت الامة حرة في ابداء رأيها في أي قضية من قضاياها المهمة**))[٢١].وايد نائب الكوت عطا الخطيب وقوع تدخل من الحكومة في انتخاب النواب وضرب مثلاً على التدخل بانتخابه هو نفسه نائباً عن لواء

---

(١٦). تطور نظم الانتخابات النيابية في العراق منذ تأسيس الحكومة العراقية حتى عام ٢٠٠٣،مقالة منشورة على الموقع: www.uobabylon.edu.iq

(١٧). محمد مظفر الادهمي،العراق تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية..،ص ص،٢٤٩-٢٥٧.

(١٨).المصدر نفسه،ص٢٥٩؛ تطور نظم الانتخابات النيابية في العراق منذ تأسيس الحكومة العراقية حتى عام ٢٠٠٣،مقالة منشورة على الموقع: www.uobabylon.edu.iq

(١٩). محمد مظفر الادهمي،العراق تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية..،ص ص،٢٤٩-٢٥٨.

(٢٠). محاضر جلسات مجلس النواب،جلسة يوم ٢٨ ايار ١٩٢٨ ،ص٣٩.

(٢١). المصدر نفسه،ص٤٣.

الكوت قال: **((أنا لا أعرف شخصاً واحداً في الكوت فاذا لم يقع تدخل من قبل الحكومة في انتخابي فمالي والكوت ومن اين يعرفني اهل الكوت))**[٢٢].

فما كان من الملك فيصل الاول ان اتصل بعبد المحسن السعدون طالباً منه ومن حكومته عدم التدخل واتخاذ الاجراءات القانونية بحق المتجاوزين وعلى الحكومة صيانة الانتخابات، لكن الاخيرة استمرت على نهجها حتى نهاية الانتخابات[٢٣].

وفي ٩ ايار١٩٢٨ تم انتخاب النواب للمجلس الجديد، ونجحت الحكومة عن فوزها بـ (٦٦) مقعداً من اصل (٨٨) مقعد من مقاعد المجلس ودعي المجلس الى عقد اجتماع غير اعتيادي في ١٩ ايار من العام نفسه، والقى الملك فيصل الاول خطاب العرش، وبعدها انتخب النواب عبد العزيز القصاب[٢٤] رئيساً لمجلسهم[٢٥].

هـ . انتخابات عامي ١٩٣٠ و ١٩٣٢

عهد الملك فيصل الاول الى نوري السعيد بتشكيل وزارته الاولى حيث شكّلها في ٢٣ اذار١٩٣٠، وكان هدفه الاول عقد معاهدة جديدة مع بريطانيا لتنظيم العلاقات بين البلدين، فأنجزت الوزارة مهمتها بالتوقيع في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ على نص المعاهدة الجديدة[٢٦]، التي ستعرض على البريطانيين لغرض تصديقها[٢٧].

---

(٢٢).المصدر نفسه،ص٤٤.

(٢٣). محمد مظفر الادهمي،العراق تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية..،ص٢٥٤.

(٢٤).للمزيد عن سيرته ونشاطه السياسي في العراق،ينظر: وصال عبد العزيز محمد، عبد العزيز القصاب واثره الاداري والسياسي في العراق (١٨٨٢-١٩٦٥)،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية التربية للبنات، جامعة بغداد،٢٠١٢؛ عبدالعزيز القصاب، من ذكرياتي،دار عويدات للنشر، (لبنان،١٩٦٢).

(٢٥).ينظر الرابط: www.uobabylon.edu.iq

(٢٦).للمزيد عن المفاوضات العراقية والبريطانية لعقد معاهدة عام ١٩٣٠ وبنود المعاهدة،ينظر الفصل الثالث،ص ص،١٨١-١٨٣.

(٢٧).حسين جميل،المصدر السابق،ص٦٥.

لم يكن رئيس الوزراء نوري السعيد مطمئناً على المعاهدة داخل البرلمان، لذا عزم العقد على حل المجلس وإجراء انتخابات جديدة يضمن خلالها وصول اغلبية مؤيدة للمعاهدة[٢٨]،بينما اعلن أن الرغبة في حل مجلس النواب حتى يتم انتخاب مجلس جديد من أجل الوقوف على رأي الشعب على أساس قبول المعاهدة او رفضها[٢٩]. وبعد مرور يوم واحد على توقيع المعاهدة صدرت ارادة ملكية في ١ تموز ١٩٣٠ بحل المجلس النيابي، وحدد يوم ١٠ منه موعداً لبدء الانتخابات على ان يتم انجازها في مدة لا تتجاوز الشهرين[٣٠].

شهدت الانتخابات تدخلاً واسعاً من قبل الحكومة وبأسلوب لم يسبق له مثيل، لضمان انتخاب مجلس موال لها، وعلى كل حال، فقد تم انتخاب المنتخبين الثانويين في معظم الالوية على الرغم من الانتقادات واجواء المعارضة الشديدة[٣١]، وعيّن يوم ٢٠ تشرين الاول ١٩٣٠ موعداً لانتخاب النواب ولمدة ثلاثة ايام، فتقلد نوري السعيد منصب وزارة الداخلية وكالةً ليدير الانتخابات بنفسه اذ سيطر رئيس الوزراء على الانتخابات بمساعدة المتصرفين والقائممقامين وموظفي الدولة بعد أن سحب المتصرفين غير الموثوق بهم الى بغداد[٣٢]. وعن هذه الانتخابات ارسل جعفر ابو التمن رئيس الحزب الوطني في ١ تشرين الثاني ١٩٣٠ مذكرة الى السكرتارية العامة لعصبة الامم والى ممثلي بعض الدول الاجنبية في بغداد قال فيها انه من اجل اقرار المعاهدة تضافرت الحكومة الحاضرة مع الاستشارة البريطانية على مخالفة قوانين الانتخاب لاجل انتخاب كاذب صوري،وقال ايضاً((**ان الشعب**

---

(٢٨).محمد مظفر الادهمي،العراق تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية..،ص ص،٢٨٤-٢٨٥؛ جريدة العالم العربي،بغداد،العدد الصادر في ٢ تموز ١٩٣٠.

(٢٩). جريدة العالم العربي،بغداد،العدد الصادر في ٢ تموز ١٩٣٠.

(٣٠).تطور نظم الانتخابات النيابية في العراق منذ تأسيس الحكومة العراقية حتى عام ٢٠٠٣،مقالة منشورة على الموقع: www.uobabylon.edu.iq

(٣١).المصدر نفسه.

(٣٢).جريدة العالم العربي،العدد الصادر في ٢١ و٢٢ و٣١ تشرين الاول و١٩ تشرين الثاني ١٩٣٠.

في اكثر انحاء البلاد قد قاطع الانتخابات))[٣٣].وبهذا الاسلوب تمكنت حكومة نوري السعيد من انهاء الانتخابات لصالحها، حيث حصلت الحكومة على ٧٤ مقعداً من اصل ٨٨ مقعد من مقاعد مجلس النواب[٣٤]،مما يؤلف ٨٤.٩% من مجموع اعضاء المجلس الجديد وهي نسبة تكفي لضمان موافقة الاكثرية الساحقة من الاصوات لأي مشروع قانون[٣٥].

افتتح مجلس النواب يوم ١ تشرين الثاني ١٩٣٠ والقى الملك فيصل الاول خطاب العرش، وكان اطول خطبة امام المؤسسة التشريعية، وادى النواب اليمين الدستوري، وتم انتخاب جعفر العسكري لرئاسة المجلس[٣٦].

هكذا جاءت نتائج الانتخابات بالصورة التي رسمها لها رئيس الحكومة نوري السعيد، فقد حصلت المعارضة على اقل المقاعد بينما اعطت لنوري السعيد نفوذاً كبيراً في المجلس الذي ضم انصاره ومؤيديه، وكان هدفه الاساس الحصول على موافقة اغلبية اعضاء المجلس لتصديق المعاهدة العراقية – البريطانية لسنة ١٩٣٠،واستمرت مناقشات المجلس حول المعاهدة اقل من ست ساعات وصادق المجلس على المعاهدة بأكثرية(٦٩)صوتاً ومعارضة(١٣)صوتاً فقط[٣٧].

ومما يجدر ذكره، أن الملك فيصل الاول كان يأمل ان العراق بعد حصوله على الاستقلال بموجب تنفيذ معاهدة ١٩٣٠ ودخوله عضواً في عصبة الامم في ٣ تشرين الاول عام ١٩٣٢[٣٨]، ان يسير في حياة جديدة على نهج جديد فلابد من اجراء تعديلات في

---

(٣٣).جريدة نداء الشعب،بغداد،العدد الصادر في ٤ تشرين الثاني ١٩٣٠.

(٣٤). محمد مظفر الادهمي،العراق تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية..،ص ٣٠٢.

(٣٥).المصدر نفسه،ص٣٠٣.

(٣٦). جريدة الاوقات البغدادية،العدد الصادر في ١٧ تشرين الثاني ١٩٣٠.

(٣٧).محاضر جلسات مجلس النواب لسنة ١٩٣٠،مطبعة الحكومة ،(بغداد،١٩٣١)،ص ص،٩٢-٩٤.

(٣٨).لا يعتقد الكثير من المؤرخين والباحثين بأن دخول العراق في عصبة الامم يعد استقلالاً حقيقياً فقد استمرت بريطانيا بنفوذها الواسع في العراق وتعمل من وراء الستار، وفي المجالات كافة.ينظر:علاء جاسم محمد الحربي،فصول من تاريخ العراق المعاصر،دار الحوراء للطباعة والنشر،(بغداد،٢٠٠٦)،ص ص،١٦-١٧.

سياسة الدولة، وان وزارة نوري السعيد قد انتهت مهمتها، فعهد بتشكيل الوزارة الى ناجي شوكت، وكانت اولى مهام الوزارة هو حل مجلس النواب وأجراء انتخابات جديدة، حيث اصدرت وزارة الداخلية اوامرها الى متصرفي الالوية بالشروع في الانتخابات في ١٠ كانون الاول ١٩٣٢[٣٩]. ويصف عبد الرزاق الحسني، الانتخابات قائلاً: **((بوشر فيها (اي الانتخابات) في جو مشبع بالهدوء والسكينة، حتى ان معظم الاهلين كانوا لا يسمعون عنها شيئاً..))**[٤٠].وقال ناجي شوكت في حديث له مع خيري العمري عن الانتخابات التي اجراها:**((الحقيقة التي لابد من ذكرها ان الملك فيصل كان يهدف من وراء الانتخابات الى اخراج مجلس تكون له اكثرية طوع يده لذلك حرص على ان تأخذ الحكومة تعهدات من المرشحين والنواب.وبالفعل اخذنا تعهداً منهم يقضي بتأييد الحكومة واسنادها قدمه جميع النواب..))**[٤١].

ويمكن القول ان الانتخابات التي اجرتها الوزارة اسفرت عن نوع من الموازنة بين مختلف الاحزاب القائمة، انتهت الانتخابات بتشكيل مجلس النواب الذي عقد اجماعه الاول في ٨ اذار ١٩٣٣، وانتخب النواب جميل المدفعي[٤٢] رئيساً لمجلسهم[٤٣].

---

(٣٩).عبدالرزاق الحسني،تاريخ العراق السياسي الحديث..،ج٣،ص٢٨٥؛ جريدة العالم العربي،العدد الصادر في ٤ تشرين الثاني ١٩٣٢؛ www.uobabylon.edu. iqi

(٤٠).عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية..،ج٣،ص٢٢٩ .

(٤١).خيري امين العمري،الخلاف بين البلاط الملكي ونوري السعيد،(بغداد،١٩٧٩)،ص٢٩ ؛ناجي شوكت،سيرة وذكريات ثمانين عاماً،ط٣،(بغداد،١٩٧٧)،ص ص،٢٢٣-٢٢٦.

(٤٢).جميل المدفعي(١٨٩٠ – ١٩٥٨): أحد السياسيين العراقيين في العهد الملكي ، ولد جميل بن محمد بن عباس في مدينة الموصل عام ١٨٩٠، وأتم دراسته الإعدادية العسكرية في بغداد ثم سافر إلى استانبول وأكمل دراسته في الهندسة العسكرية، وتخرج ضابطاً في المدفعية عام ١٩١١، وانضم إلى جمعية العهد في استانبول عام ١٩١٣.أشترك في حرب البلقان ثم عين معلماً للمدفعية في المدرسة العسكرية ببغداد، وخدم في الجيش العثماني أبان الحرب العالمية الأولى في ساحتي القفقاس وفلسطين، ولكنهُ فر من الخدمة في الجيش العثماني عام ١٩١٦، والتحق بجيش الثورة العربية في الحجاز، وكان قائداً للمدفعية مع الملك فيصل الأول وبعد احتلال الشام عين قائداً لموقع دمشق، وعمل كمساعد ومستشار للملك فيصل الأول،في ثورة العشرين ساهم وقاد حركاتها من الموصل وتلعفر ودير الزور، وبعدها ذهب للأردن، وعين حاكماً عسكرياً ومتصرفاً للكرك ثم مديراً للأمن ثم متصرفاً للسلط، ثم عاد إلى بغداد عام ١٩٢٣، وعين متصرفاً للواء المنتفك(الناصرية) وبعدها نقل إلى لواء العمارة ثم إلى لواء الديوانية، ثم تقلد رئاسة وزارة الداخلية ثم وزارة المالية، وأنتخب ثلاث مرات لرئاسة المجلس النيابي، وشغل منصب رئيس الوزراء=

نلاحظ مما سبق ان العراق شهد في فترة تولي الملك فيصل الاول عرش العراق (١٩٢١–١٩٣٣)،اجراء خمسة عمليات انتخابية أسفرت عن ولادة مجلس تأسيسي و٤ مجالس للنواب،قامت بتشريع الدستور العراقي والكثير من القوانين التي تعالج الكثير من المشكلات الدستورية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ،على الرغم من محدودية التجربة البرلمانية في العراق ،لكنها كانت خطوة مهمة نحو تأسيس النظام البرلماني في العراق المعاصر مهما قيل بشأنها من ملاحظات وما أشر بصددها من سلبيات.

= لسبعة حكومات في الأعوام ١٩٣٣، ١٩٣٤، ١٩٣٥، ١٩٣٧، ١٩٣٨، ١٩٤١، ١٩٥٣. وأنيطت له مهمة تشكيل الوزارة في فترة حرجة من التاريخ العراقي عقب اغتيال بكر صدقي. وتم نفيه إلى الأردن من قبل رشيد عالي الكيلاني في عام ١٩٤١.ورجع إلى العراق بعد فشل حركة مايس وعين عضواً في مجلس الأعيان ثم رئيساً للمجلس ١٩٤٣–١٩٤٤ ثم رئيساً لمجلس الاعيان ١٩٥٥–١٩٥٨، كان رجلاً هادئاً صبوراً واسع الصدر يميل إلى التواضع، ويحب حل المشاكل السياسية بطرق سلمية ولا يحب الانتقام.توفي يوم ٢٦ تشرين الاول ١٩٥٨، وشيع بموكب كبير ودفن في مقبرة الخيزران قرب قبر الشاعر معروف الرصافي، وهو خال العقيد رفعت الحاج سري الذي دفن بجانبه فيما بعد.وللمزيد من التفاصيل عن دوره في السياسة العراقية،ينظر:طارق يونس عزيز السراج،جميل المدفعي ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٠–١٩٥٨،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية الآداب–جامعة بغداد، ١٩٩١؛ باقر امين الورد،المصدر السابق،ص٢٢٨؛مير بصري،المصدر السابق،ص ص،١٥٤–١٥٧؛ احمد فوزي،المصدر السابق،ص ص،١٦٧–١٨٤؛ وليد الأعظمي، أعيان الزمان وجيران النعمان في مقبرة الخيزران، مكتبة الرقيم، (بغداد، ٢٠٠١)،ص١٧٩؛وزارة الدفاع،موسوعة تاريخ القوات العراقية المسلحة ،الدار العربية للطباعة، (بغداد ، ١٩٨٦)، ج١،ص١٦١.

([٤٣]). عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية..،ج٣ ،ص ص،٢٣١–٢٣٤.